الجسر المنهجي بين علم الاجتماع والتاريخ عند ابن خلدون

د. بوبكر عواطي
كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر — قسنطينة.

الجدل بين التاريخ وعلم الاجتماع جدل قديم يعود أساسا لطول هيمنة التاريخ على علم الاجتماع، ولم يمض وقت طويل على الابتعاد التدريجي لعلم الاجتماع عن التاريخ حتى عاد مفهوم التفسير ليجعل المصالحة بينهما شيئا ضروريا، باعتبار أن التاريخ يعد هو المنافس التقليدي و لا نقول الوحيد لعم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية.

و مع ذلك فإن كل من البحث السوسيولوجي والبحث التاريخي مختلفان من حيث كونهما نظامين. و هذا الاختلاف يكمن بصورة أساسية في إجراءاتهما للإجابة المرتبطة بأغراض البحث . فمع أن بيانات التاريخ وعلم الاجتماع واحدة، إلا أن الاختلاف المنطقي يكمن بين النظامين فيما يتعلق بعمل كل منهما ، مع تلك البيانات، و كيفية تناوله لها. وذلك لأن واجب علم الاجتماع هو التعميم وواجب علم التاريخ التفريد وكلاهما ذات مشروعية علمية واضحة، كما أنهما متكاملان أكثر من كونهما متعارضان، و ذلك لأن رؤية الحوادث مفردة يخدم في إمكانية تصنيفها في فئات معينة، من خلال العلاقات التجريدية التي تربط فيما بينها.

و إذا كان المنظور التاريخي يرتبط بالخطوة الأولى وهي تفريد البيانات فإن المنظور السوسيولوجي يرتبط بالخطوة الثانية المتمثلة في رؤية سلسلة العلاقات التي

تربط البيانات والمعطيات التاريخية، و تمكننا من صياغة العلاقات العامة التجريدية، التي تصنف البيانات التاريخية في ضوئها لفئات معينة.[1]

من هنا نشأت ضرورة أن يتكامل كل من علم الاجتماع والتاريخ، بحيث يقدم علم الاجتماع للتاريخ إطارات استدلالية، كأن يقدم له عددا من النماذج أو البنيات أو الظروف...الخ، بينما يقدم التاريخ للاجتماع المواد الحقيقية والضرورية للدراسة.

الدراسة التاريخية للظواهر الاجتماعية عند ابن خلدون:

لم يكن ابن خلدون مؤرخا كغيره من المؤرخين . والسبب الأساسي في ذلك هو أنه لم يكن مؤرخا فحسب، كان أيضا مفكرا، بل أنه كان مفكرا قبل أن يكون مؤرخا . كما كان رجلا من رجال السياسة، من أولئك الرجال الذين برزوا إلى الميدان، في أوضاع اشتد تعقدها في فترة حاسمة من فترات الحضارة العربية الإسلامية.

ومما يجب أن نؤكده أيضا هو أن تكوين ابن خلدون لم يكن ، انطلاقا، تكوين مؤرخ . إن كل الكتب التي كتبها قبل المقدمة تدل على خلاف ذلك[2] ، إن التقاء ابن خلدون بالتاريخ كان إذن عرضا في حياته، و منعرجا مفاجئا بقدر ما كان حاسما. هذا المنعرج كان في ملتقى طريقين: طريق المغامرات السياسية وطريق التأمل في الماضي قريبه و بعيده.

فاعتزل طوال أربع سنوات (1375–1379) بقلعة بني سلامة . أحس ابن خلدون بالحاجة إلى الفرار من الفوضاء، و إلى محاولة فهم ما كان يجري من أحداث، و كيف تفهم الأحداث ما لم توضع في إحداثيات الزمان والمكان أي في إطارها التاريخي؟ و هكذا أصبح ابن خلدون مؤرخا . لم يكن التاريخ من قبل حرفة له، و لم يسبق أن ألف فيه قط . و لم يكن التاريخ في الحقيقة قصده المباشر كغيره من المؤرخين – و هم كثرة – و إنما كان وسيلة لقصد أبعد ، كان التاريخ أداة للإجابة عن تلك

[1] G. Bouthoul, *Traité de sociologie*, Paris, Payot, 1946, p. 117-118.

[2] ساطع الحصري: دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1961، ص . 96–108.

الأسئلة الكثيرة والملحة التي كانت تشغل باله . فالتاريخ بالنسبة إليه لم يكن غاية ونهاية في حد ذاته، كما هو الشأن بالنسبة للمؤرخين المحترفين[1].

يقسرر ابن خلدون رأيه الخاص في موضوع التاريخ وحقيقته في بدء الكتاب الأول، بالعسبارات التالية: " حقيقة التاريخ، أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، و ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال ، مثل التوحش والتأنس والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك و الدول ومراتبها، وما يتحله البشر بأعمالهم و مساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال "[2].

يظهر من ذلك، أن موضوع التاريخ في نظر ابن خلدون واسع جدا، و هو لا ينحصسر بما حدث من الفتوحات والحروب، وما توالي من الدول والملوك، في الأزمنة الغابسرة، بسل يشمل كل ما حدث من التحول في الحياة الاجتماعية - على اختلاف مظاهرها - و في المؤسسات الاجتماعية - على اختلاف أنواعها - فإن الأخبار المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والصنائع و العلوم أيضا تدخل في نطاق موضوع التاريخ.

و مسن المعلسوم أن هذه النظرة الشاملة والمتوسعة في موضوع التاريخ، من السنظرات الخاصسة بما يسمى عادة باسم " تاريخ الحضارة " ، و هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى أن يعتبروا ابن خلدون " أول من حاول كتابة الحضارة " بمعناها الشامل[3].

ومسن ثم نجسده يتناول تلك الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر بمنظور تاريخي مختلف عما كان متبعا من قبل في الكتابات التاريخية، التي تناولت تلك الظواهر بالوصسف فحسسب. وذلك لأنه كان يعرف التاريخ بقوله : " إن الموضوع الحقيقي للستاريخ أنه ييسر لنا إدراك الحالة الاجتماعية للإنسان أي الحضارة ، وأنه يحدثنا عن

---

[1] محمد الطالبي: منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة، وكتاب العبر، ضمن كتاب ابن خلدون والفكر العربي المعاصر، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980. ص .26-27.

[2] ابن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965. ص . 409.

[3] S. M. Bacieva, *Les bases sociales de la doctrine historico-philosophique d'Ibn Khaldoun, (Muqaddima)*, Leninegrad, 1958. p. 192-201.

الظواهر التي ترتبط بها - أي بالحالة الاجتماعية للإنسان - بطبيعة الحال مثل الحياة البدائية و تهذيب العادات وروح الأسر و القبلية... " ومن ثم اعتبره جاستون بوتول صاحب مدخل تاريخي يتخلف عن سابقيه، و يؤثر على علم الاجتماع. الحديث في دراسة الظواهر الاجتماعية[1] .

وذلك لأن ابن خلدون كان مقتنعا بأن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للمصادفات ولا تسير حسب الأهواء، ولا حسب رغبة الأشخاص. وإنما تخضع في نشأتها و نموها و كافة جوانبها لقوانين ثابتة ومطردة . ومن ثم جاء اهتمام ابن خلدون بدراسة الظواهر لا لمجرد وصفها و لا لمجرد بيان ما ينبغي أن تكون عليه، كما كان سائدا من قبله بين المفكرين، وإنما تناولها مع ربطها بالسياق التاريخي وتحليلها بالصورة التي تساعد على كشف طبيعتها، وما تقوم عليه من أسس وظروف ساعدت على نشأتها، وتطورها والقوانين التي تخضع لها و تتحكم في مسارها[2].

وهو في ذلك يؤكد أن الظواهر الاجتماعية شأنها شأن ظواهر الكون الأخرى تخضع لقوانين تتحكم فيها و توجه مسارها. ولهذا أكد على ضرورة دراستها دراسة وضعية للوقوف على طبيعتها والقوانين التي تحكمها. ومن ثم تناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل والتفسير في ضوء سياقها الاجتماعي والثقافي المميز لتاريخ المجتمعات. دون أن يكون متأثرا بآراء مسبقة عنها، ودون أن يكون ملتزما بخط فكري واحد[3] ، وإنما الذي التزم به في دراسته التاريخية للظواهر الاجتماعية هو ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، واعتقاده بأن تلك الظواهر الاجتماعية متغيرة ولا تثبت

---

[1] G. Bouthoul, *op. cit.*, p. 19.

[2] عبد الواحد الوافي: ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع، أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1962. ص . 68.

[3] حسن الساعاتي: علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج) دار المعارف، القاهرة، 1975، ص. 156.

عـــلى حال واحد، ولكنها تختلف باختلاف المجتمعات ونماذجها وباختلاف العصور التاريخية للمجتمع الواحد أيضا[1].

من هذا المنطق أقام ابن خلدون جسرا منهجيا بين علمي التاريخ والاجتماع في محاولة جريئة و مبتكرة - في عصره - دراسة وقائع العمران البشري بأقصى قدر من الموضـــوعية حـــتى لا يقع الدارس في محاذير الاتجاهات الذاتية، التي تورط الباحث في مواطـــن الخطأ والضلال، فإنه يرى أن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعـــية، والواقعـــة الاجتماعـــية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا، لذلك ارتبطت عنده الظواهر الاجتماعية بالصيرورة الزمانية واتسمت بالتعاقب الدائم لتترك "بصماتها على سجل التاريخ "[2].

يعد هذا المجال الثاني، مكملا للمجال الأول، و مشيرا إلى أصالة ابن خلدون و منزلـــته الرفيعة التي اكتسبها في مجال علم التاريخ لتفرقته لأول مرة في تاريخ الفكر بين التاريخ كعلم والتاريخ كفلسفة . يؤكد هذا المعنى ابن خلدون بقوله: " إذ هو في ظاهـــره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمق لها الأقـــوال وتصـــرف فيها الأمثال و في باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، و علم بكيفيات الوقائع و أسبابها عميق "[3].

نـــلمس عن قراءة النص على الفور أنه أدرك قبل علماء أروبا بقرون التصور العلمي للتاريخ، و نلمس موضوعيته في حديثه عن التاريخ من حيث الشكل، و فهمه للتاريخ من حيث المضمون.

---

[1] علي الوردي: منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة، 1962. ص .218.

[2] G. Bouthoul, *Ibn Khaldoun, sa philosophie sociale*, Paris, Librairie orientaliste, 1930, p. 16-17.

[3] ابن خلدون: المصدر السابق، ص . 351.

التحليل الاجتماعي في الدراسات التاريخية عند ابن خلدون

شرع ابن خلدون في البحث عن المنهج المناسب الذي يعصم المؤرخ من التردي في الوهم والضلال وذلك بالدعوة إلى المطابقة بين المنقول وبين الواقع المشاهد في التيار الجاري لوقائع العمران البشري، والبحث عن الأسباب والنظر في النتائج، كما يفعل العالم في دراسة الظواهر الطبيعية[1].

لقد أوحت إليه مشاهداته بوجود علاقة منهجية بين الظواهر الاجتماعية والواقعات التاريخية باعتبارها أشياء ذات طبيعة واحدة، فإن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعية، والواقعة الاجتماعية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا . يؤكد هذا المعنى ابن خلدون بقوله: " اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو الانسان، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال "[2].

من هذا المنطلق ، نجد ابن خلدون حريصا على تخليص الدراسات التاريخية من الأخبار الكاذبة وتوفير جانب الصدق في البحوث التاريخية بحيث تقتصر جهود الباحثين على ما يحتمل الصدق، و ما يمكن وقوعه من حوادث في المجتمع البشري.

ويرجع اهتمام ابن خلدون بعامل الصدق في البحوث التاريخية لاعتقاده بأن الباحثين والمؤرخين يجهلون القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية . الأمر الذي أوقع بهم في العديد من الأخطاء في البحوث التاريخية. وما ذلك إلا لأن الظواهر الاجتماعية لم تكن قد نالت من البحث والدراسة ما ساعد على اكتشاف قوانينها، ومن ثم تلمس ابن خلدون لهم العذر فيما انزلقوا فيه من أخطاء، وتعميمات لا تستند لحقائق سليمة، و يرجع ذلك في أساسه لعدم دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية تكشف عن طبيعتها، و عن القوانين التي تحكم تلك الظواهر.

---

[1] محمود الكردي: ابن خلدون مقال في المنهج التجريبي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس. 1974، ص.74-75.

[2] ابن خلدون: المصدر سابق ، ص. 409.

ولهذا حدد ابن خلدون شروطا أساسية لتخليص البحث التاريخي من الأخطاء و توفير درجة الصدق في تعميماته. و ذلك بملاحظة الظواهر الاجتماعية ملاحظة مباشرة، و يتعقبها في فترات تاريخية مختلفة للمجتمع الواحد، مع القيام بإجراءات منهجية معينة، تفيد في تأكيد درجة الصدق. وذلك ما تضمنته عبارته المحددة، والتي يهدف بها الإشارة لإجراءات ، و شروط توفير الصدق في البحوث التاريخية بقوله : " فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها، والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق " [1].

ويرجع ابن خلدون عدم توفر الصدق في البحوث التاريخية كما يقول إلى أن تلك الدراسات والبحوث أجريت حول الظواهر الاجتماعية لأغراض غير موضوعية، استهدفت فقط وصفها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه، أو بيان الوسائل المؤدية إلى إصلاحها. أو إلى تثبيتها في النفوس وما إلى ذلك من أغراض عملية[2] .

كما أن عدم اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، لم يوفر للباحثين التوجيه السليم، الذي يعصم الباحثين من الوقوع في الخطأ و قبول أخبار لا تتلاءم مع القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية. ومن ثم أكد على ضرورة الكشف عن هذه القوانين لكي تكون محكا لمراجعة الأخبار. وذلك لا يمكن أن يقوم في نظر ابن خلدون إلا بالدراسة الوضعية التي تستهدف إيضاح طبيعة الظواهر، و تحديد العلاقات القائمة بينها ، والتي تربطها ببعضها و بغيرها من ظواهر. و تحديد ما يترتب على تلك العلاقات من نتائج تؤثر على نشأتها، ونموها وثباتها، وتباينها في المجتمعات والفترات التاريخية[3].

---

[1] المرجع السابق، ص . 362.

[2] ساطع الحصري: دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق، ص. 265-266.

[3] بوبكر عواطي: نظرية المعرفة عن ابن خلدون، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري – قسنطينة – 2002. ص . 247 و ما بعدها.

وقد أدى إيمان ابن خلدون بخضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين معينة تتحكم في سير المجتمع البشري وظواهره التي لا تسير اعتباطا، و إنما تسير حسب سنن وطبائع معينة ومحددة لا تحيد عنها[1] إلى اجتهاده لوضع قانونا عاما لتطور المجتمع البشري و ظواهره، الذي تمثل في تطور المجتمع البشري من حالة البداوة لحالة الحضارة، و أخيرا حالة الفناء و الهرم والخراب. و قد حاول أن يفسر في ضوء تلك المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره: ظهور بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل الترف والحسب وما إلى ذلك من ظواهر[2].

وقد قسام ابن خلدون بدراسة عدد من الظواهر الاجتماعية، مثل الظواهر الاقتصادية والظواهر التربوية، والظواهر القضائية، والظواهر الخلقية والجمالية والدينية واللغوية، كما أنه عالج تلك الظواهر من جوانبها الاستاتيكية والدينامية، أي أنه درسها في حالتي الثبات والاستقرار والتطور والتغير[3] . وبذلك حقق خطوة منهجية أساسية في دراسة الظواهر الاجتماعية، هي : التكامل بين المدخلين لرؤيتهما، أي رؤية الظاهرة و في حالة الاستقرار ، وهي في حالة الحركة، الأمر الذي مكنه من الوقوف على حقائق علمية كثيرة تتعلق بدراسة الظاهرة الاجتماعية.

وما ذلك الجهد الذي قام به ابن خلدون في دراسته التاريخية للظواهر الاجتماعية، إلا محاولة منه لتخليص الكتابات التاريخية من الأخبار الكاذبة.

الإجراءات المنهجية لتحقيق الصدق في الدراسات التاريخية

أكد ابن خلدون على أهمية ملاحظة الظواهر الاجتماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو مورفولوجية - تتعلق بالبنية الاجتماعية -، أو تربوية، وغيرها من الظواهر الاجتماعية، أكد على ملاحظتها ملاحظة مباشرة. و تعقب كل منها في

---

[1] عبد العزيز عزت: تطور المجتمع البشري عند ابن خلدون، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع السابق، ص 45.

[3] عبد الواحد وافي: ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.65.

سياق المجتمع الواحد في مختلف الفترات التاريخية التي يمر بها المجتمع، وتحليل علاقاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، و بأحواله المختلفة، مع ضرورة تحري الصدق في الروايات التاريخية و تحقيق القياس ، أي قياس الأخبار على أصول العادة، وطبيعة العمران. بحيث يقاس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها، والحاضر بالذاهب وذلك لكي يؤمن فيها من التعثر، والوقوع في الخطأ. وهو في ذلك يؤكد على ضرورة القيام ببعض الإجراءات المنهجية في الدراسات التاريخية للظواهر الاجتماعية. وتنحصر تلك الإجراءات التي أكد عليها ابن خلدون لتحقيق الصدق في الدراسات والبحوث التاريخية فيما يلي:

يتمثل الإجراء المنهجي الأول لتحقيق الصدق، في الكتابة التاريخية تحقيق القاعدة المنهجية المتمثلة في تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران.

ربما كانت القاعدة المنهجية التي كانت مفتاح الباب المؤدي إلى علم العمران البشري الذي وضعه ابن خلدون، لمعرفة الغث من السمين من الروايات والأخبار. ذلك لأن الحقائق التي يجمعها الباحث عن مختلف نواحي الاجتماع الإنساني، إذ اعتمد فيها على مجرد جمع الوفير منها، " و لم تحكمّ أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني " [1] فإنه يتعرض لأخطاء تهدم بحثه من أساسه.

لذلك يرى أن الباحث يحتاج إلى العلم بقواعد السياسة و طبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع أو الإعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك و مماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليق المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، و مبادئ ظهورها، و أسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر

[1] ابن خلدون : المصدر السابق، ص . 362.

وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد و الأصول ـــ فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحا، و إلا زيفه واستغنى عنه[1].

وهكـــذا يشـــير ابـــن خلـــدون في أكثر من موضع في مقدمته إلى القواعد والأصـــول، الـــتي لابـــد من رد الأخبار والروايات إليها وكذلك كل المعطيات التي يستطيع الباحث الحصول عليها، ليتبين له الحقيقي منها من الزائف.

ومن الأهمية بمكان معرفة ما يعنيه ابن خلدون بأصول العادة و طبيعة العمران ، و كيفـــية تحكيمه إياها، أي تطبيقها على ما لديه من حقائق أو معطيات. فهو يقرر أولا أن " كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته و فـــيما يعـــرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود و مقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تميز الصدق من الكذب، وهذا ابلغ في التمحيص من كل وجه يعرض[2].

ويصـــل من بعد إجراء تطبيقات منهجية إلى استخلاص قاعدة أصيلة في بحث الظواهر الاجتماعية ، فيقول: " فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاســـتحالة ، أن نـــنظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته و بمقتضى طبعه، و ما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. و إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه "[3] .

وربمـــا كـــان هذا القانون أهم القوانين التي وضعها ابن خلدون والتي تكون جوهـــر مـــنهجه في البحث الاجتماعي، تلك القوانين التي يشير إليها بقوله: " وتأمل الأخبار و إعراضها على القوانين الصحيحة، يقع لك تمحيصها بأحسن وجه "[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص . 362-363.

[2] المصدر نفسه، ص . 410.

[3] المصدر نفسه، ص . 413.

[4] المصدر نفسه، ص . 372.

ويلاحظ أن طبائع العمران التي ذكرها تتعلق ببداية الدولة، و نحوها، و قوتها و نموها و ازدهارها و ضعفها وتدهورها واضمحلالها، وسياسة أهلها، و انقسامهم إلى طبقات. وفي ثنايا تحليله الاجتماعي و تفسيره العمراني يكشف عن ثلاثة قوانين اجتماعية مهمة وهي:

فهو أن ما يحدث من ظواهر في العمران إنما يحدث بالطبع ، أي أن كل الظواهر الاجتماعية أمور طبيعية للعمران ، لا يمكن التخلص منها أو إلغاؤها[1].

هو أن ما يحدث في العمران لا يحدث فجأة، و إنما يستغرق وقتا، من أجل التدريج في الأمور الطبيعية[2].

فهو أن كل متكون في زمان فلابد له من اختلاف أطواره، وانتقاله في زمن التكوين من طور إلى طور حتى ينتهي إلى غايته[3] .

وبالنسبة لتحكيم أصول العادة في تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ذهب ابن خلدون في شرح المقصود بظاهرة العادة الاجتماعية للتأكيد على العوائد نظرا لرسوخها وتوارثها بين الأجيال، ومن ثم أكد على ضرورة فهم العادة وتكوينها وأثارها على الإنسان وتنشئته الاجتماعية واكتساب الفرد خصائص وصفات تميزه عن غيره من الأفراد.

ذلك ما قرره ابن خلدون في قانونه الخاص بالعادة والذي يشير إلى " أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه، لا طبيعته ومزاجه "[4]. وما ذلك إلا لإيمان ابن خلدون بأثر العوائد الاجتماعية و تأثيرها على الناس وسلوكهم في الحياة الاجتماعية.

---

[1] المصدر نفسه، ص . 409.

[2] المصدر نفسه، ص . 879.

[4] المصدر نفسه، ص . 589.

الإجـــراء المـــنهجي الـــثاني عند ابن خلدون لتحقيق الصدق في الدراسات والبحوث التاريخية. فهو تأكيده على القياس - أي قياس الغائب من الأخبار بالمشاهد منها.

لقـــد استخدم ابن خلدون القياس قاعدة من قواعد منهجه للاستدلال على صـــحة آرائه الاجتماعية والبرهنة على قوانينه العمرانية التي كونت الدعائم الأساسية لعلمه الاجتماعي الذي استحدثه. و لم يكن استخدام ابن خلدون إياه للاستدلال به في العقليات أو التوسل به في الشرعيات، كما فعل الأصوليون من علماء الكلام وعلماء الفقـــه، و إنما كان يستعين به في بسط حججه الاجتماعية وإقامة براهينه للقوانين التي استقرأها بالنظر في العمران البشري والاجتماع الإنساني.

فيما يتعلق بقاعدة القياس، وبخاصة قياس الغائب على المشاهد التي ألتزمها ابن خلدون ، نجده يشير إليها في مواضع كثيرة من مقدمته. فاستعماله لكلمة " العبر " التي وردت في عنوان كتابه في التاريخ، الذي جعل المقدمة أحد أجزائه، يتضمن معنى وثيق الاتصال بالقياس[1]. و يكثر ابن خلدون من استعمال كلمة " اعتبر " لافتا نظر القارئ إلى صحة استنتاجه بقوله في أحد المواضع: " واعتبر ذلك في الحاضر المشاهد والقريب المعروف تجد زعمهم باطلا و نقلهم كاذبا "[2] ...الخ.

ولكـــي يـــبرهن ابن خلدون على صحة أحكامه ، يلجأ إلى القياس في شتى أشـــكاله. و من الأمثلة الواضحة على ذلك قوله في البرهنة على أحد قوانينه في " أن عظم الدولة واتساع نطاقها طول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة "[3] .

ويعرض عدم القياس في تمحيص الأخبار و الروايات، أو المعطيات الاجتماعية بوجه عام، للزلل والخطأ. و يقول ابن خلدون في ذلك : " و كثيرا ما وقع للمؤرخين

---

[1] أنظر " عبر " في ابن منظور، لسان العرب . فالاعتبار هو القياس العقلي والاتعاظ والاعتداد بالشيء في ترتب الحكم.

[2] ابن خلدون: المصدر السابق، ص.365.

[3] المصدر نفسه، ص. 644.

والمفسرين و أئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، و لم يعوضوها على أصولها و لا قاسوها بأشباهها و لا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات و تحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق و تاهوا في بيداء الوهم والغلط "[1].

ويتبين من الاقتباس الذي أوردناه في نهاية الفقرة السالفة أهم المبادئ المنهجية التي اعتمد عليها ابن خلدون في بحثه في الظواهر العمرانية واستقراء قوانين اجتماعية . و هي مبادئ ينصح الباحث باتباعها إذا أراد أن يأمن من الزلل و الوقوع في الخطأ . تلك المبادئ هي:

- العرض على الأصول أي القوانين الصحيحة.
- القياس بالأشباه والنظائر ومنه قياس التمثيل أي قياس الغائب على الحاضر.
- التأمل واستخراج كنه الأمور بواسطة المنطق، و معرفة طبائع الحوادث وما يعرض لها من الأحوال ، والتفطن إلى ما يوجد بينها من اوجه تشابه أو اختلاف مع النظر في أسباب ذلك.

ويبين ابن خلدون أهمية قياس التمثيل في الوصول إلى برهان قاطع و رواية صحيحة ، فيقول : " أن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ، و لم تحكم أصول العادة و قواعد السياسة و طبيعة العمران و الأحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالمشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق "[2] .

فالتدقيق الشديد في تمحيص الأخبار و نبذ الزائف منها و الأخذ بالصحيح المتيقن الوقوع، قائم على أساس أن الإنسان يعلم بالأخبار الصادقة علوما كثيرة، كما يعلم بالحس وكذلك بالعقل ، وهما معا كما هي الحال في التجربة. و أما اليقين في البرهان القائم على قياس الغائب على المشاهد فمرجعه إلى ذلك المبدأ الذي أشار إليه

[1] المصدر نفسه، ص. 362-363.

[2] المصدر نفسه، ص .362.

ابن خلدون في مقدمته و هو أن " الماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء " [1]. و لذلك لزم لاستجلاء الصحيح من الفاسد والصادق من الكاذب في الروايات والأخبار التي ترد إلينا من الماضي.

ولذلك يرى ابن خلدون أن الباحث في التاريخ الذي هو علم اجتماع الماضي لا بد له من " الإحاطة من ذلك ، و مماثلة ما بينه و بين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، و تعليل المتفق منها والمختلف " [2].

خلاصة:

نلمس من قراءة العناصر السابقة على الفور أن ابن خلدون أدرك التصور العلمي للتاريخ، و نلمس موضوعيته في حديثه عن التاريخ من حيث الشكل، وفهمه للتاريخ من حيث المضمون.

لذلك شرع ابن خلدون في البحث عن المنهج المناسب الذي يعصم المؤرخ من التردي في الوهم والضلال و ذلك بالدعوة إلى المطابقة بين المنقول و بين الواقع المشاهد في التيار الجاري لوقائع العمران البشري والبحث عن الأسباب والنظر في النتائج، كما يفعل العالم في درس الظواهر الطبيعية.

لقد أوحت إليه مشاهداته بوجود علاقة منهجية بين الظواهر الاجتماعية والواقعات التاريخية باعتبارهما أشياء ذات طبيعة واحدة، فإن الواقعة التاريخية هي في حقيقتها خبر عن واقعة اجتماعية. والواقعة الاجتماعية متى حدثت فقد أصبحت عنصرا تاريخيا.

فقد ارتبطت هنا الظواهر الاجتماعية بالصيرورة الزمانية، واتسمت بالتعاقب الدائم لتترك بصماتها على مجرد التاريخ، فإذا شبهت علنيا واقعة من وقائع العمران البشري، استطعنا الاستدلال على حقيقتها من البصمات المحفوظة في سجل التاريخ،

---

[1] المصدر نفسه، ص .364.

[2] المصدر نفسه، ص .399.

أما إذا خالجتنا الريبة حيال إحدى الواقعات التاريخية، فما علينا إلا الرجوع إلى طبائع الحوادث الاجتماعية نستجليها الأمر.

وبهذا يكون ابن خلدون قد أقام جسرا منهجيا بين علمي التاريخ والاجتماع، في محاولة جريئة و مبتكرة لدراسة وقائع العمران البشري بأقصى قدر من الموضوعية، حتى لا يقع في محاذير الاتجاهات الذاتية التي تورد الباحث في مواطن الخطأ والضلال.

ونتيجة لهذه الإسهامات الواضحة التي قدمها ابن خلدون بالنسبة للبحوث التاريخية في علم الاجتماع ، ذهب المؤرخ الإنجليزي " روبرت فلينت " إلى أن ابن خلدون يعتبر من أبرز من وضعوا نظريات تتعلق بالبحوث والدراسات التاريخية . كما أن " سارتون " يؤكد في مؤلفه " مدخل لتاريخ العالم " أن ابن خلدون قد أضاف ما يسمى في وقتنا الراهن بطريقة البحث التاريخي.

وما ذلك إلا لتلك الإسهامات المنهجية التي قدمها ابن خلدون في مجال عم الاجتماع، وبوجه خاص في دراساته التاريخية للظواهر الاجتماعية، والتي جعلته أول من قدم طريقة البحث التاريخي للظواهر الاجتماعية و التي جعلته أول من قدم طريقة البحث التاريخي للظواهر الإجتماعية.